المعوقات السياسية للاستثمار في إفريقيا: قراءة في التحديات وإمكانيات التحول

أ.د. شيماء محي الدين
أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولا سيما في الدول النامية. ويتطلب هذا النوع من الاستثمار بيئةً سياسية مستقرة، وإطاراً قانونياً وتنظيمياً واضحاً، ومناخاً آمناً وجاذباً.

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها إفريقيا من حيث الموارد الطبيعية، والتنوع الجغرافي، والأسواق الصاعدة، والقوة البشرية الشابة، فإنها لا تزال تعاني من ضعفٍ في تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهو ما يثير تساؤلات حول البيئة السياسية الحاضنة لهذا الاستثمار.

ومن هذا المنطلق؛ تسعى هذه الورقة إلى تحليل المعوقات السياسية التي تقوّض مناخ الاستثمار في إفريقيا، وتُسهم في تعطيل الاستفادة من الفرص المتاحة. ولعل من أهم هذه المعوقات: تفشي الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وغياب الشفافية، وتكرار الأزمات السياسية، بالإضافة إلى تداعيات الصراعات الداخلية والإقليمية التي أدت إلى تآكل البنية التحتية، وغياب سيادة القانون، واضطراب الأسواق. كما تلقي الورقة الضوء على التهديدات المستجدة، وعلى رأسها: تصاعد النشاط الإرهابي والتمرد المسلح، والانتشار المتزايد للجرائم في ظل ضعف منظومة الأمن في إفريقيا.

وعليه؛ تنطلق الدراسة من تقديم إطار نظري، يتضمن أبرز الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الأوضاع السياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أية دولة، ثم تنتقل إلى رصد وتحليل أبرز التحديات السياسية المعوقة للاستثمار في إفريقيا، مستعرضةً أهم آليات التصدي لهذه العقبات بما ينعكس بالإيجاب على بيئة الاستثمار في الدول الإفريقية، وتنتهي الدراسة بخاتمة تعبّر عن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في هذا الموضوع.

إن تحفيز الاستثمار في إفريقيا يظل مرهوناً بتهيئة بيئة سياسية آمنة ومستقرة وجاذبة، قادرة على استيعاب تطلعات المستثمرين وحماية مصالحهم

أولاً: الأطر النظرية والمفاهيمية المفسرة للأبعاد السياسية للاستثمار:

تعددت الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الاستثمار والأوضاع السياسية السائدة في أية دولة. لكن قُبيل التطرق إلى هذه الأطروحات وتلك الاتجاهات النظرية ينبغي الإشارة إلى أبرز المفاهيم التي تنبني عليها هذه الدراسة. وفيما يلي بعض أبرز المفاهيم والنظريات المفسرة للأبعاد السياسية للاستثمار.

١- أبرز المفاهيم ذات الصلة بالاستثمار:

ينطوي الحديث عن الاستثمار في أية دولة على عدد من المفاهيم النظرية التي يتعين توضيحها قبل الدخول في الجوانب التطبيقية. ولعل من أهم وأبرز هذه المفاهيم ما يأتي:

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI إلى: العملية التي يكتسب بموجبها مقيمون في بلدٍ ما (بلد المصدر) ملكية الأصول؛ بغرض التحكم في إنتاج وتوزيع وأنشطة أخرى لشركة في بلدٍ آخر (البلد المضيف).

ويعرّف دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: «استثمار يُجرى بهدف اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، ويكون غرض المستثمر أن يكون له صوت فعّال في إدارة المؤسسة».

ويعرّف تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩م، الصادر عن الأمم المتحدة، الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: «استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصلحة وسيطرة دائمة لكيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أمّ) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة استثمار أجنبي مباشر أو مؤسسة تابعة أو شركة أجنبية تابعة)».

ولعل السمة المشتركة لهذه التعريفات تكمن في عبارة «السيطرة» أو «التحكم»، والتي تُمثل أهم سمة تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عما عداه من استثمارات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق عام على مقدار هذه السيطرة، وعلى الرغم من أن امتلاك حصة لا تقل عن ١٠٪ من الأسهم تُعتبر بمثابة سمة تتيح للشركة الأجنبية ممارسة نفوذ كبير، سواءٌ كان محتملاً أو فعلياً، على السياسات الرئيسية للمشروع الأساسي، فإن العديد من الشركات لا ترغب في القيام باستثمار أجنبي إلا إذا كانت تمتلك ملكية أسهم بنسبة ١٠٠٪ وتسيطر عليها، بينما تشترط شركات أخرى أن تمتلك وتسيطر على الأغلبية على الأقل (أي حصة ٥١٪) للقيام بمثل هذه الاستثمارات. وفي الكثير من الأحيان؛ تنخرط الشركات في ترتيبات تعاونية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتشارك عدة شركات ولا يمتلك أي طرف واحد السيطرة على أغلبية الأسهم، كما هو الحال في المشروعات المشتركة[١].

ب- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من اهتمام العديد من الأدبيات بدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فإنه لا يوجد توافق فيما بين هذه الدراسات على مجموعة واضحة من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل ذلك مردّه إلى وجود العديد من العوامل المؤثرة في النتائج التي توصلت إليها تلك الأدبيات، حيث تأثرت بشكلٍ كبير باختلاف وجهات النظر والمنهجيات واختيار العينات والأدوات التحليلية وغير ذلك من عوامل. وعلى الرغم من هذا الاختلاف؛ يمكن الإشارة إلى عدد من المتغيرات التفسيرية التي يمكن اعتبارها بمثابة محددات للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الإطار؛ لعبت جملة من المحددات السياسية والاقتصادية أدواراً حاسمة في التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أية دولة، وبخاصةٍ الدول النامية. ولعل من أبرز هذه المحددات المخاطر السياسية وظروف العمل، بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي. وتشير نتائج العديد من الأدبيات إلى: أن المؤشر النوعي للمخاطر السياسية يُمثل محدداً مهماً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي جذبت تاريخياً

(١) Imad A. Moosa: International Financial Operations: Arbitrage, Hedging, Speculation, Financing and Investment, (palgrave macmillan, 1st Edition, 2003), p.318-319.

تدفقات استثمارية كبيرة. وعلى العكس من ذلك؛ ففي الدول التي لم تحقق نجاحاً كبيراً في جذب مثل هذه الاستثمارات؛ فإن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي يؤثر سلباً في تدفقات الاستثمار[١].

ومن ناحية أخرى؛ تشير الأدبيات النظرية والتطبيقية إلى آليتين تؤديان دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هما: حجم السوق، ومستوى التنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار؛ يُعتبر حجم السوق عاملاً حاسماً يسمح باستغلال اقتصاديات الحجم والتخصص في عوامل الإنتاج القياسية، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة ونمو السوق، ومن ثَمّ يؤدي إلى تحسين جانب العرض الإجمالي (الخدمات والمدخلات) في الاقتصاد المضيف. أما بالنسبة لمستوى التنمية الاقتصادية؛ فهو يؤدي دوراً كبيراً في جذب الاستثمار، حيث ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة التنمية الاقتصادية، وما يُسمّى بمسار تنمية الاستثمار IDP للبلد المتلقي. وفي السياق ذاته؛ من المتوقع أن تدعم البنية التحتية السوقية القائمة والمتطورة قرار الاستثمار الأجنبي المباشر[٢].

ولعل من أبرز المحددات التي تُعتبر بمثابة شروط معززة للاستثمار الأجنبي المباشر كثيف العمالة والمُوجَّه نحو التصدير، ما يتعلق برأس المال البشري من حيث الجودة والتوافر. وفي هذا الصدد؛ فإن مخزون رأس المال الناتج عن الاستثمار، بالإضافة إلى رأس المال المستهلك، يزيد من فرص وإمكانيات الإنتاجية للشركة أو الدولة، ويساعد على تعزيز آثار نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا يفترض مسبقاً وجود حد أدنى من كفاءة رأس المال البشري، وإمكانية تحقيق المزيد من التدريب[٣].

وبالإضافة إلى ما تقدم؛ تُعتبر السياسات الحكومية بمثابة محددات مهمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعتبرها الحكومات وسيلةً لمكافحة البطالة وتعزيز معدلات النمو. وفي دراسةٍ للأدلة التجريبية حول القدرات والموارد الحكومية؛ استنتج «تشنغ» و«كوان» أن الحكومات تُمثل محفزات رئيسية لإعادة الهيكلة الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. ويمكن أن تتخذ السياسات الحكومية أشكالاً متنوعة، مثل التعريفات الجمركية والضرائب والإعانات والأطر التنظيمية وسياسات الخصخصة. فعلى سبيل المثال: من المتوقع أن تؤدي الزيادة النسبية في التعريفات الجمركية أو معدلات الضرائب في الدولة المضيفة إلى رفع تكلفة الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية[٤].

(١) Kwang W. Jun and Harinder Singh: The determinants of foreign direct investment in developing countries, available at: https://unctad.org/system/files/official-document/iteiitv5n2a5_en.pdf

(٢) Barrell, R., and Pain, N.: "Real Exchange Rates, Agglomerations, And Irreversibilities: Macroeconomic Policy and FDI in EMU", Oxford Review of Economic Policy, Vol.14, No.3, 1998, pp.152-154.

(٣) Luiz R. de Mello Jr.: "Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey", The journal of development studies, Vol.34, Issue 1, 1997, p.3.

(٤) Cheng, L. K., and Kwan, Y. K.: "What Are the

ولعل من العوامل المحددة الأخرى المحتملة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: درجة حرية نظام التجارة. ورغم وجود صعوبات واضحة في قياس هذا العامل؛ فإن العديد من الأدبيات أثبتت أن ثمة علاقة إيجابية عامة بين نظام التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر[١].

٢- الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الأوضاع السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر:

تؤكد الأدبيات العلمية أن الأوضاع السياسية في الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر تُمثل أحد المحددات الأساسية لاتجاهات وحجم هذه التدفقات. وقد ساهم الباحثون في تطوير مجموعة من النظريات المفسرة لهذه العلاقة، ركزت في مجملها على مفاهيم الاستقرار السياسي، والمخاطر السياسية، وجودة المؤسسات، ومصداقية السياسات الحكومية. وتُعدّ نظرية «المخاطر السياسية» Political Risk Theory من أقدم الأطر النظرية في هذا المقام، حيث قدّم ستيفن كوبرن Stephen J. Kobrin تصوراً منهجياً للمخاطر السياسية باعتبارها احتمالية تعرض الشركات الأجنبية لخسائر نتيجة أحداث سياسية مثل التأميم، والمصادرة، وتغيّر القوانين التنظيمية، والانقلابات السياسية، وغير ذلك من مخاطر.

وترى هذه النظرية أن ارتفاع مستوى المخاطر السياسية يزيد من حالة عدم اليقين، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف الشركات متعددة الجنسيات عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل في الدول التي تشهد تلك المخاطر[٢]. ولقد تناولت عدة دراسات كمية علاقة المخاطر السياسية بالاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت إلى أن ضعف الاستقرار السياسي وضعف الحوكمة يرتبطان ارتباطاً مباشراً بانخفاض واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[٣].

وتُقدّم «النظرية المؤسسية» Institutional Theory تفسيراً أكثر عمقاً لدور البيئة السياسية في التحكم في تدفقات الاستثمار، وذلك من خلال التركيز على المؤسسات الرسمية. فقد أوضح دوغلاس نورث أن وجود مؤسسات قوية، تحمي حقوق الملكية وتضمن سيادة القانون، يقلل من تكاليف المعاملات ويعزز ثقة المستثمرين[٤].

ومن هذا المنطلق؛ طوّر هنز مفهوم «القيود السياسية» Political Constraints،

---

(١) George Agiomirgianakis, Dimitrios Asteriou and K. Papathoma: The Determinants of Foreign Direct Investment: A Panel Data Study for The OECD Countries, available at: http://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.citystgeorges.ac.uk/data/assets/pdf_file/0019/90424/0306_agiomirgianakis-et-al.pdf

Determinants of the Location of FDI? The Chinese Experience", Journal of International Economics, Vol.51, 2000, pp.379-380.

(٢) Stephen J. Kobrin: "Political risk: A review and reconsideration", Journal of International Business Studies, Vol.10, No.1, 1979, pp.67–70.

(٣) Matthias Busse & Carsten Hefeker: "Political risk, institutions and foreign direct investment, European Journal of Political Economy, Vol.23, No.2, 2007, pp.397–399.

(٤) Douglass C. North: Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, 1990, pp.8-10.

موضحاً أن النظم السياسية التي تحتوي على آليات فعّالة للرقابة والتوازن بين السلطات الرسمية المختلفة، تكون أكثر قدرةً على توفير استقرار تشريعي، وهو ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر[١].

وبالإضافة إلى ما تقدّم؛ فهناك نموذج «المساومة المتقادمة» Obsolescing Bargain Model الذي طوّره رايموند فيرنون، والذي ركز من خلاله على العلاقة التعاقدية المتغيرة بين الدولة المضيفة والشركات متعددة الجنسيات. ويفترض هذا النموذج أن الحكومات تقدّم في البداية حوافز كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي، لكنها بعد أن تصبح الأصول الاستثمارية ثابتة وغير قابلة للنقل؛ قد تميل إلى تعديل الشروط وفرض ضرائب أو قيود جديدة. وتزداد خطورة هذا السلوك في البيئات السياسية غير المستقرة أو التي تفتقر إلى قيود دستورية فعّالة، الأمر الذي يجعل المستثمرين أكثر حذراً تجاه الدخول في هذه الأسواق[٢].

أما «النموذج الانتقائي» Eclectic Paradigm – OLI Framework، الذي طرحه جون دننغ John H. Dunning، فهو يدمج العوامل السياسية ضمن ما أسماه «ميزة الموقع» Location Advantages، حيث يعتبر أن الاستقرار السياسي، وشفافية القوانين، وانخفاض مستويات الفساد، ووضوح السياسات الحكومية، تُمثل عوامل حاسمة تجعل الدولة بيئةً جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لهذا النموذج؛ حتى الشركات التي تمتلك مزايا تنافسية قوية تُحجم عن الاستثمار في بيئات سياسية مضطربة بسبب ارتفاع المخاطر التشغيلية والقانونية للاستثمار[٣].

ومن ناحيةٍ أخرى؛ يركز منظور الدولة التنموية على دور الحكومات في توجيه الاستثمار الأجنبي، حيث ذهب تيودور موران إلى القول بأن الدول التي تمتلك سياسات صناعية واضحة، وقدرة بيروقراطية عالية، والتزاماً موثوقاً بسياسات السوق، تنجح في جذب استثمارات أجنبية ذات جودة عالية. ووفقاً لهذا الطرح؛ لا يقتصر تأثير العوامل السياسية على الاستقرار فقط، بل يمتد ليشمل كفاءة مؤسسات الدولة ومصداقية السياسات العامة بها[٤].

ومن جملة هذه النظريات مجتمعة؛ يمكن القول إن الأوضاع السياسية تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر عبر قنوات

(١) Witold J. Henisz: "The institutional environment for multinational investment", Journal of Law, Economics, and Organization, Vol.16, No.2, 2000, pp.336–338.

(٢) Raymond Vernon: Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprises, Basic Books, New York, 1971, pp.46-53.

(٣) John H. Dunning: "The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extensions" Journal of International Business Studies, vol. 19, issue 1, 1988, pp.8–9.

(٤) تناولت العديد من المصادر فكرة أدوار الحكومات وانعكاسات السياسات التي تنتهجها في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:
Theodore H. Moran: Foreign Direct Investment and Development: The New Policy Agenda for Developing Countries, Peterson Institute for International Economics, 1998.
Dirk Willem te Velde: Policies towards foreign direct investment in developing countries: emerging best-practices and outstanding issues, 2001, available at: https://media.odi.org/documents/5543.pdf

متعددة، تشمل مستوى المخاطر السياسية، وقوة المؤسسات، واستقرار السياسات، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمستثمرين الأجانب، وغير ذلك من عوامل تلعب دوراً بارزاً في التأثير في قرارات المستثمرين إزاء هذا البلد أو ذاك. وعليه؛ تصبح دراسة المعوقات السياسية للاستثمار في إفريقيا أمراً من الأهمية بمكان.

ثانياً: معوقات الاستثمار ذات الصلة بالاستقرار السياسي في إفريقيا:

تُمثل العوامل ذات الصلة بالاستقرار السياسي إحدى المعوقات الرئيسية للاستثمار في إفريقيا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي يُعدّ هدفاً رئيسياً لأي نظام سياسي يرغب في الحفاظ على استمراره. ولقد تعددت الاجتهادات النظرية الرامية إلى التعريف بالاستقرار السياسي، ولقد عرّف كلود آكيه الاستقرار السياسي على أنه: «انتظام تدفق التبادلات السياسية». وفي هذا الإطار؛ يمكن الحكم على مدى تحقق الاستقرار السياسي من عدمه في هذا النظام أو ذاك عبر مؤشرات مثل العنف السياسي والاضطراب المجتمعي. وفي سياقٍ مماثل؛ أكد صامويل هنتنغتون أن عدم الاستقرار السياسي في أية دولة يرجع إلى التغيرات الاجتماعية السريعة التي قد تحدث في المجتمع دون أن يواكبها أية تنمية أو تطور في المؤسسات السياسية داخل هذه الدولة[١].

وتشير الأدبيات المعنية بدراسة الاستقرار السياسي إلى: أن ثمة مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة الاستقرار السياسي في هذه الدولة أو تلك. ولعل من أهم المؤشرات الكيفية للاستقرار السياسي ما يتعلق بالسلوك السياسي للجماهير، وكذا بقدرة النظام على الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية على النحو الذي يحول دون تفاقم الصراعات وانتشار العنف السياسي. وعليه؛ تصبح الصراعات وانتشار أعمال العنف والإرهاب من أبرز المعوقات السياسية للاستثمار في إفريقيا. ويمكن تتبع هذه المعوقات على النحو الآتي:

١- الصراعات والاضطرابات الداخلية:

يرتبط الاستقرار السياسي للنظام ارتباطاً مباشراً بقدرته على إدارة واحتواء الصراع في المجتمع. وتواجه الكثير من الدول الإفريقية صراعات واضطرابات على أكثر من مستوى، الأمر الذي ترتب عليه هروب المستثمرين خوفاً من تداعيات تلك الصراعات على استثماراتهم. وتؤثر الصراعات بطبيعة الحال في البنية التحتية للدولة، حيث تؤدي إلى تدمير الأصول الحيوية، الأمر الذي يقلل من جاذبية الاستثمار. ومن ناحيةٍ أخرى؛ تؤدي الصراعات إلى نزوح وتهجير عدد من السكان، الأمر الذي يؤثر سلباً في الأسواق المحلية[٢].

---

(١) Wenyu Li: "Catastrophe or Adaptation? Explaining The Impacts of Resource Scarcity and Adaptability on Political Instability", PhD Thesis, (California: University of Southern California, 2011), p.40.

(٢) Xiangming Fang, Siddharth Kothari, Cameron McLoughlin, & Mustafa Yenice: "The Economic Consequences of Conflict in Sub-Saharan Africa", IMF working paper, October 2020, available at: https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/10/30/The-Economic-Consequenc-

شكل رقم (١): أهم بؤر الصراعات في إفريقيا:

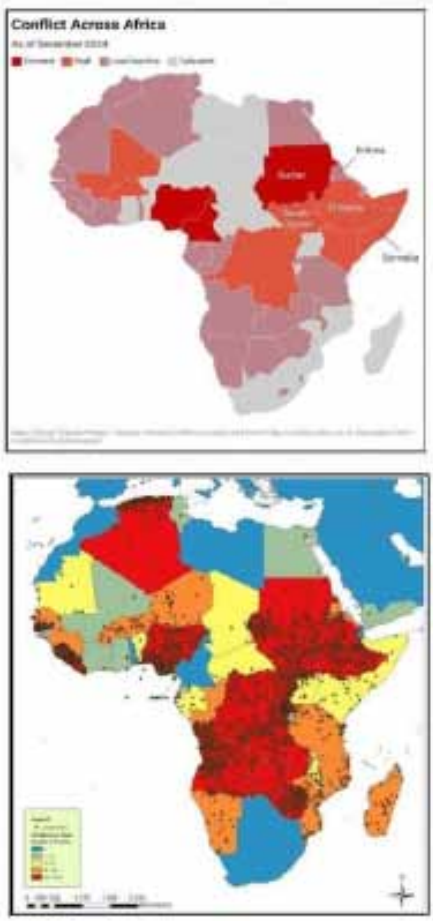

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى المصادر الآتية:

ACLED: conflict watchlist 2024, available at: https://acleddata.com/series/conflict-watchlist-2024

ACLED: ACLED conflict Index 2024, December 2024 update, available at: https://acleddata.com/series/acled-conflict-index

٢- انتشار العنف السياسي:

لقد بات العنف السياسي من أكثر الظواهر انتشاراً ليس فقط على الساحة الإفريقية ولكن في بؤر مختلفة من العالم. ولقد تعددت الرؤى والاتجاهات النظرية الرامية للوصول إلى التعريف بمفهوم «العنف السياسي». ورغم ذلك؛ فهناك شبه اتفاق بين غالبية الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية. وفي هذا الإطار؛ يعرّف تيد هندريش العنف السياسي بأنه: «اللجوء إلى القوة ضد الأفراد أو الجماعات لإحداث تغيير في سياسات النظام أو أشخاصه». وعرّفه لينبورج باعتباره: «كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة بحيث تكون آثاره وأهدافه ذات مدلول سياسي يرمي إلى تغير سلوك الآخرين»[١].

وتشير الخريطة رقم (١) إلى كثافة العنف السياسي في إفريقيا حتى يونيو ٢٠٢٤م، ويعكس تدرج الألوان حدة العنف، حيث تمثل الألوان الداكنة مناطق ذات مستويات عنف أعلى. وتُظهر الخريطة أن مناطق مثل الساحل (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) والقرن الإفريقي (الصومال، إثيوبيا) تشهد مستويات عالية من العنف السياسي. أما الرموز الموجودة على الخريطة، فهي توضح أنواع حوادث العنف السياسي، مثل الهجمات على المدنيين، والاشتباكات بين الجماعات المسلحة، والانقلابات العسكرية[٢].

(١) د. شيماء محي الدين: تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا: دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٤)، ص (٥٢-٥٣).

(٢) ACLED: Overview of significant violence and political unrest in several African regions in June 2024, available at: https://acleddata./com/2024/07/05/africa-overview-june-2024

es-of-Conflict-in-Sub-Saharan-Africa-49834

خريطة رقم (١): العنف السياسي في إفريقيا حتى يونيو عام ٢٠٢٤م:

Source: ACLED: Overview of significant violence and political unrest in several African regions in June 2024, available at: https://acleddata.com/2024/07/05/africa-overview-june-2024

٣- تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وسيطرتها على عدد من الأقاليم في القارة:

يُعتبر الإرهاب من أبرز الظواهر المنتشرة في جل الأقاليم الإفريقية. ولقد عرّف توماس ثوزتون الإرهاب السياسي بأنه: «فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزماً استعمال العنف والتهديد به». ومن هنا نستطيع أن نعرّف الإرهاب بأنه: ذلك النشاط الذي يحرص في إطاره الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل الإرهابي على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر لهذا العمل، وذلك ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهاب، وذلك عبر رسالة أو إيحاءٍ ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي. فالعمل الإرهابي عادة ما يركز على التأثير في عقل وقلب الجماهير، وهذا يؤثر بدوره في سلوكهم، وهذا الأمر ليس قائماً بصورة مطلقة في عدم الاستقرار السياسي. كما أنه في الكثير من الأحيان يأخذ العمل الإرهابي بعداً دولياً بصورةٍ أو بأخرى، الأمر الذي يميزه عن غيره من صور عدم الاستقرار السياسي الأخرى، التي قليلاً ما تأخذ ذلك الطابع الدولي، وعادةً ما تأخذ طابعاً داخلياً[(١)].

ولقد عملت الكثير من التنظيمات الإرهابية على التمدد جغرافياً عبر أقاليم القارة، وتمكنت من بناء خلايا وفروع في مناطق لم تكن تاريخياً بالقرب من بؤر نشاطها، وشنّت هجمات عنيفة أسفرت عن وقوع العديد من الضحايا. ويشير الواقع إلى أن بعض فروع التنظيمات الإرهابية الكبرى قد نجحت في إعادة التموضع بعد أن حققت جهود مكافحة الإرهاب نجاحات ذات بالٍ على صعيد دحر العديد من هذه التنظيمات وحصارها في معاقلها المركزية، حيث أظهرت درجةً عالية من المرونة وقدرات كبيرة مكنتها من التكيف مع سياسات وإستراتيجيات المكافحة. ولقد أكد مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥ أن ثمة تركز في الهجمات الإرهابية في دول القارة الإفريقية، ولا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، الذي تصدرت دوله قائمة الدول الأكثر تضرراً من جراء الهجمات الإرهابية، وخاصةً في المناطق الحدودية، حيث يضعف تأثير قوات الأمن التابعة للحكومة في السيطرة على الحدود. ولقد جاءت ٦

(١) د. شيماء محي الدين: مرجع سابق، ص (٥٥-٥٦).

دول إفريقية ضمن الـ١٠ دول الأكثر تأثراً بالهجمات الإرهابية على المؤشر خلال عام ٢٠٢٤م، وهي: بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا والصومال والكاميرون[١].

جدول رقم (١): الدول الأكثر تضرراً من الإرهاب طبقاً لمؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥م:

الترتيب	الدولة	النقاط
١	بوركينا فاسو	٨,٥٨١
٢	باكستان	٨,٣٧٤
٣	سوريا	٨,٠٠٦
٤	مالي	٧,٩٠٧
٥	النيجر	٧,٧٧٦
٦	نيجيريا	٧,٦٥٨
٧	الصومال	٧,٦١٤
٨	«إسرائيل»	٧,٤٦٣
٩	أفغانستان	٧,٢٦٢
١٠	الكاميرون	٦,٩٤٤

Source: Institute for Economics and peace: Global Terrorism Index 2025, available at: https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2025/03/Global-Terrorism-Index-2025.pdf

وفي هذا الإطار؛ يمثل انتشار الإرهاب أحد أبرز التحديات التي تقوّض مناخ الاستثمار في القارة، حيث يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني، ويُضعف ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في استدامة العمليات الاقتصادية. وفي مناطق مثل الساحل الإفريقي، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، أدى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة إلى تهجير السكان، وتعطيل سلاسل التوريد، وتدمير البنية التحتية، مما دفع العديد من الشركات إلى تعليق استثماراتها أو الانسحاب بالكامل[٢].

ثالثاً: معوقات الاستثمار ذات الصلة بالحوكمة والسياسات في إفريقيا:

على الرغم من الفرص الاستثمارية الواعدة التي تنعم بها القارة الإفريقية في العديد من القطاعات؛ فإن مناخ الاستثمار في إفريقيا يواجه العديد من التحديات السياسية ذات الصلة بالحوكمة والسياسات، والتي تُشكل عقبةً أمام جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول القارة. ويمكن بلورة أهم هذه العقبات وتلك التحديات على النحو الآتي:

١- انتشار الفساد وسوء الإدارة:

تشهد الكثير من الدول الإفريقية حالات فساد مالي وإداري متكررة، تنوعت واتخذت عدة صور، من أبرزها الرشاوى والعقود المزيفة، وتزايدت تبعاتها وانعكست بوضوح على بيئة الاستثمار في دول القارة. وبالنظر إلى ترتيب الدول الإفريقية على مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في إصداره للعام ٢٠٢٤م، يلاحظ أن دول القارة احتلت مراكز متقدمة ضمن الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم، وجاءت العشر دول الأكثر فساداً

(١) Institute for Economics and peace: Global Terrorism Index 2025, available at: https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2025/03/Global-Terrorism-Index-2025.pdf

(٢) Jekop Dan-Alih, Eugene T. Aliegba & Jacho David Sunday: “Impact of Boko Haram terrorism on foreign direct investment (FDI) inflows in Northeast Nigeria (2015–2024)”, Lapai International Journal of Management and Social Sciences, Vol.16, Issue 2, February 2025, available at: https://ojs.ibbujournals.com.ng/index.php/lijomass/article/view/1397

على المؤشر على النحو الآتي: جنوب السودان- الصومال- غينيا الاستوائية- إريتريا- ليبيا- السودان- بوروندي- الكونغو الديمقراطية- تشاد- وجزر القمر. ومن بين ٥٤ دولةً إفريقية تضمنها المؤشر، حصلت ٥ دول فقط على أكثر من ٥٠ درجةً من ١٠٠ في المتوسط على المؤشر، وهي: سيشيل- الرأس الأخضر- بتسوانا- رواندا- وموريشيوس. في حين حصلت ٤٩ دولةً على متوسط أقل من ٥٠ على المؤشر[١].

شكل رقم (٢): ترتيب الدول على مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٤م:

Source: Transparency International: corruption perception Index 2024, available at: /https://tizambia.org.zm/cpi/cpi-2024

٢- ضعف سيادة القانون وضعف المؤسسات:

يواجه الاستثمار في إفريقيا عقبات تشريعية، تتصل بعدم وجود أطر قانونية فعّالة لحماية وطمأنة المستثمرين، أو عدم تفعيل الأطر القانونية الموجودة بالفعل، الأمر الذي ينال من ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار في العديد من الدول الإفريقية. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن العدالة البطيئة تُعتبر أيضاً من المشكلات التي تواجه العديد من المستثمرين، حيث تستغرق النزاعات الاستثمارية وقتاً طويلاً مقارنةً بدولٍ أخرى[٢].

أما عن سيادة القانون؛ فيُعد مشروع العدالة العالمية world justice project بمثابة الجهة المعنية بإصدار مؤشر سيادة القانون، وهو المؤشر الأهم عالمياً في قياس سيادة القانون في الدول، ويعتمد على استطلاعات رأي وآراء خبراء محليين في ١٤٢ دولةً. ويقيس المؤشر أداء الدول في ٨ مجالات رئيسية، هي: القيود على سلطات الحكومة؛ غياب الفساد؛ انفتاح الحكومة؛ الحقوق الأساسية؛ النظام والأمن؛ إنفاذ القوانين؛ العدالة المدنية؛ والعدالة الجنائية. وبالنظر إلى ترتيب دول إفريقيا جنوب الصحراء على المؤشر على النحو المبين في الجدول رقم (٢)؛ يلاحظ أنها جميعاً تقع ضمن الدول الأضعف عالمياً من حيث إنفاذ القانون، وهو ما ينعكس بالسلب على قدر ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الاستثمار في إفريقيا، وبطبيعة الحال يُعتبر من أهم معوقات الاستثمار في القارة[٣].

---

(١) Transparency International: corruption perception Index 2024, available at: https://tizambia.org.zm/cpi/cpi-2024

(٢) Simon Toms and James Freeman: "Investing in Africa: Looking Ahead", African Law And Business, 2016, Available at: https://www.africanlawbusiness.com/expert-views/6494-investing-/in-africa-looking-ahead

(٣) world Justice Project: Rule of Law Index 2024, available at: https://worldjusticeproject.org/rule-

جدول رقم (٢): ترتيب دول إفريقيا جنوب الصحراء على مؤشر سيادة القانون ٢٠٢٤م:

الدولة	نوع الدخل	التقييم (١-٠)		الترتيب الإقليمي	الترتيب العالمي	
		مقدار التغير عن عام ٢٠٢٤م	الدرجة		مقدار التغير عن عام ٢٠٢٤م	الترتيب
رواندا	منخفض	٠,٨	٠,٦٣	١	١↑	٤٠
ناميبيا	مرتفع نسبيًا	٠,٥-	٠,٦١	٢	٠	٤٤
موريشيوس	مرتفع نسبيًا	١,٠-	٠,٦٠	٣	٠	٤٦
بوتسوانا	مرتفع نسبيًا	٠,٠٠	٠,٥٩	٤	٠	٥١
جنوب إفريقيا	مرتفع نسبيًا	٠,٠١-	٠,٥٦	٥	١↓	٥٧
السنغال	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٥٥	٦	٠	٦٠
غانا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٥٥	٧	١↓	٦٢
مالاوي	منخفض	٠,٠٠	٠,٥٢	٨	١↓	٧٠
غامبيا	منخفض	٠,٠٠	٠,٤٩	٩	٢↓	٨٧
بنين	انخفاض متوسط	٠,٠١-	٠,٤٨	١٠	٣↓	٩٣
تنزانيا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٧	١١	٢↑	٩٦
بوركينا فاسو	منخفض	٠,٠١-	٠,٤٦	١٢	٣↓	٩٨
كينيا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٥	١٣	١↓	١٠٢
زامبيا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٥	١٤	٢↑	١٠٣
كوت ديفوار	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٥	١٥	٢↑	١٠٤
توغو	منخفض	٠,٠١-	٠,٤٥	١٦	٤↓	١٠٦
ليبيريا	منخفض	٠,٠٠	٠,٤٤	١٧	٣↑	١٠٩
سيراليون	منخفض	٠,٠١-	٠,٤٣	١٨	٠	١١٠
مدغشقر	منخفض	٠,٠٠	٠,٤٣	١٩	٢↑	١١٢
النيجر	منخفض	٠,٠١-	٠,٤٣	٢٠	٥↓	١١٤
أنغولا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٣	٢١	٠	١١٥
غينيا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤١	٢٢	١↓	١١٩
نيجيريا	انخفاض	٠,٠١-	٠,٤٠	٢٣	٠	١٢٠
جمهورية الكونغو	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٠	٢٤	١↑	١٢١
الجابون	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٠	٢٥	٢↑	١٢٢
زيمبابوي	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٤٠	٢٦	٠	١٢٣
مالي	منخفض	٠,٠١-	٠,٣٩	٢٧	٢↓	١٢٤
موزمبيق	منخفض	٠,٠٠	٠,٣٩	٢٨	٢↑	١٢٥
أوغندا	منخفض	٠,٠٠	٠,٣٩	٢٩	١↓	١٢٦
إثيوبيا	منخفض	٠,٠١-	٠,٣٧	٣٠	٢↓	١٣٠
موريتانيا	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٣٦	٣١	١↑	١٣٢
الكاميرون	انخفاض متوسط	٠,٠٠	٠,٣٦	٣٢	١↑	١٣٣
السودان	منخفض	٠,٠١-	٠,٣٥	٣٣	٢↓	١٣٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منخفض	٠,٠٠	٠,٣٤	٣٤	٢↑	١٣٦

المصدر: مريم عبد الحي علي فراج: قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر سيادة القانون ٢٠٢٤م، قراءات إفريقية، متاحة على الرابط التالي: https://url-shortener.me/429

وكذلك؛ فإن ضعف المؤسسات يُشكل أيضاً عقبةً رئيسية أمام الاستثمار في إفريقيا، خاصةً بالنسبة للمؤسسات الحكومية التي تعاني من حالة من الضعف والهشاشة تجعلها غير قادرة على القيام بمهامها بكفاءة، وغير قادرة على كسب ثقة المستثمرين الأجانب. ويمكن قياس مدى قوة أو ضعف المؤسسات في الدولة من خلال مؤشر هشاشة الدولة الصادر عن صندوق السلام. ووفقاً لمؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢٤م، تأتي ست دول إفريقية ضمن الدول العشرة الأولى في قائمة الدول الأكثر هشاشة، مع الصومال في المركز الأول، يليه السودان وجنوب السودان والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وتشاد. ويشير المؤشر إلى أن هذه الدول تواجه

of-law-index/global/2024/table

تحديات كبيرة في استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي[١].

شكل رقم (٣): ترتيب دول العالم على مؤشر الدول الهشة ٢٠٢٣م:

Source: fund for peace: Fragile States Index 2023, available at: https://landgeist.com/2023/07/04/fragile-states-index

٣- غياب الحوكمة الرشيدة:

تُعدّ الحوكمة الرشيدة من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشير إلى مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تضمن إدارة الشأن العام والموارد الاقتصادية بطريقة شفافة، فعّالة، ومسؤولة، مع تعزيز المشاركة والمساءلة وسيادة القانون.

وفي السياق الإفريقي؛ يُشكل غياب الحوكمة الرشيدة عائقاً جوهرياً أمام جذب الاستثمارات المستدامة، حيث يؤدي ضعف المؤسسات، وتفشي الفساد، وغياب الشفافية، إلى خلق بيئة غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة للمستثمرين. وتنعكس هذه الأوضاع على تراجع ثقة المستثمرين الدوليين، وارتفاع تكلفة الاستثمار، وتأخير تنفيذ المشاريع التنموية، مما يزيد من الضغط على الاقتصادات الإفريقية التي تعتمد بشكلٍ متزايد على الاستثمارات الخارجية كمصدر رئيسي لتمويل التنمية. ومن ثَمّ؛ فإن تعزيز الحوكمة الرشيدة ليس فقط ضرورة سياسية، بل أيضاً أداة إستراتيجية لتحسين مناخ الاستثمار في القارة[٢].

ويُعدّ مؤشر مو إبراهيم للحوكمة في إفريقيا IIAG، الصادر عن مؤسسة مو إبراهيم أحد أهم وأشمل المؤشرات في تقييم الحوكمة في إفريقيا، ويقيس أداء ٥٤ دولةً إفريقية في أربعة مجالات رئيسية، هي: الأمن وسيادة القانون، المشاركة والحقوق والإدماج، أسس الفرص الاقتصادية، والتنمية البشرية. ولقد سجل المؤشر تحسناً ملحوظاً في بعض الدول الإفريقية، ورغم ذلك؛ فما زالت الغالبية العظمى من الدول الإفريقية تواجه صعوبات على صعيد الحوكمة الرشيدة، وجاءت كلٌّ من جنوب السودان والصومال وإريتريا وغينيا الاستوائية وجمهورية إفريقيا الوسطى ضمن الدول الإفريقية ذات أدنى مستويات الحوكمة الرشيدة خلال الفترة منذ عام ٢٠١٤م حتى عام ٢٠٢٤م[٣].

رابعاً: آليات التغلب على المعوقات السياسية للاستثمار في إفريقيا:

لقد نجحت بعض الدول في التغلب على بعض العقبات السياسية سالفة الذكر، وتحقيق نتائج أفضل على صعيد جذب الاستثمار. ولعل من أبرز الأمثلة التي

(١) fund for peace: Fragile States Index 2023, available at: https://landgeist.com/2023/07/04/fragile-states-index

(٢) Mohamed Ed-Dib & Yassine Aichi: "Governance and Foreign Direct Investment in Developing Countries: Case of African Countries 1985-2015", International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Vol.2, Issue 2, March 2021, pp.446–447.

(٣) MO Ibrahim Foundation: 2024 Ibrahim Index of African Governance, October 2024, available at: https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2024-10/2024-index-report.pdf

تجدر الإشارة إليها في هذا المقام حالة رواندا، التي نجحت في تحقيق درجة من الاستقرار السياسي، كما حققت تقدماً ملموساً على صعيد التنمية المستدامة[١]. وبالإضافة إلى حالة رواندا؛ نجحت غانا أيضاً في جذب العديد من الاستثمارات بفضل الإجراءات التي اتخذتها على صعيد تحسين بيئة الأعمال والحوكمة الرشيدة[٢]. وبالمثل فقد تمكنت كوت ديفوار من تحقيق انتعاش اقتصادي بعد السيطرة على الصراع فيها[٣].

١- منتديات الاستثمار في إفريقيا:

تساهم المنتديات الاقتصادية في تعزيز فرص وإمكانيات الاستثمار في القارة الإفريقية، كما تساهم بدورها في توفير منصة لمشاركة الخبراء في مناقشة وطرح أفضل سبل وآليات التغلب على المعوقات السياسية للاستثمار وتعزيز فرص الاستثمار في القارة الإفريقية. ولقد جاء المنتدى الأول لوكالات ترويج الاستثمار في إفريقيا، المنعقد في مدينة شرم الشيخ بمصر في يونيو ٢٠٢١م، تحت شعار «التكامل من أجل النمو»، ليؤكد أن ثمة إرادة سياسية لتعزيز فرص الاستثمار في القارة الإفريقية، وتدعيم سبل تعزيز التبادل التجاري وتحقيق التكامل بين الاقتصادات الإفريقية. وقد تم الإعلان عن منح الصادرات المصرية لأسواق دول القارة الإفريقية نسبة ٥٠٪ إضافية من نسبة المساندة الأساسية للصادرات، مع تحمّل نسبة من تكلفة الشحن لإفريقيا لجميع الصادرات- عدا السلع المستثناة- بنسب متدرجة تتراوح بين ٥٠ إلى ٨٠٪. كما تم التوقيع على مذكرتَي تفاهم بين كلٍّ من مصر والسودان وجنوب السودان من أجل تعزيز التعاون وتهيئة البيئة لتشجيع الأعمال والاستثمار[٤]. وكشفت توصيات المنتدى عن تدشين مجلس استشاري قبل نهاية عام ٢٠٢١م، يضم ممثلين عن هيئات الاستثمار الإفريقية والقطاع الخاص وبعض بيوت الخبرة العالمية لتقديم الخبرات الفنية والإدارية الخاصة بصياغة الفرص الاستثمارية، وإبراز المزايا النسبية للدول الإفريقية وآليات الترويج لها، وكذلك إنشاء منصة إلكترونية إفريقية موحدة تدرج عليها كل الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذا القوانين والتشريعات والإجراءات المُنظمة للبيئة الاستثمارية بكل دولة[٥].

وفي مايو عام ٢٠٢٥م، انطلقت فعاليات النسخة الحادية عشرة من ملتقى إفريقيا

(١) world Justice Project: Op. cit.

(٢) Mo.ibrahim.foundation: Regional Integration in Africa: 2024 IIAG overview, 13 March, 2025, available at: https://mo.ibrahim.foundation/news/2025/regional-integration-africa-2024-iiag-overview

(٣) Nahoua Karim Silue: "Les Politiques De Relance Économique Post-Conflit en Côte D'ivoire (2011-2020)", Revue Hybrides, Vol.2, Num.4, Déc. 2024, pp.209-210, available at: https://orcid.org/0009-0002-5499-259

(٤) أسماء رفعت: تعزيز الفرص: مقومات وتحديات الاستثمار في إفريقيا، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/16017/

(٥) General Authority for Investment and free zones (GAFI): IPAs Africa Forum "Integration for Growth", available at: https://www.gafi.gov.eg/English/MediaCenter/News/Pages/IPAs-Africa-Forum27.aspx

للاستثمار والتجارة بالعاصمة الجزائر، الذي نظمه المركز العربي الإفريقي للاستثمار والتطوير، بالتعاون مع الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، والمصرف العربي للاستثمار في إفريقيا. وتحت شعار «التكامل والازدهار الإفريقي»؛ شهد الملتقى حضوراً على نطاق واسع، حيث حضره نحو ١٠٠٠ مستثمر من ٤٣ دولةً إفريقية[١]. ولقد استهدف الملتقى تعزيز آليات التكامل الاقتصادي الإفريقي، وذلك من خلال توفير منصة تجمع بين المستثمرين ورجال الأعمال وصناع القرار، على النحو الذي يساعد على تبادل الرؤى والأفكار وبناء شراكات إستراتيجية جديدة. وبالمثل فقد ناقش الملتقى سبل التغلب على المعوقات التي تواجه الاستثمار في إفريقيا، وعلى رأسها المعوقات السياسية سالفة الذكر. ولعل من أبرز نتائج الملتقى توقيع ما يزيد عن ١٢٠ اتفاقية شراكة بين شركات ومؤسسات إفريقية ودولية، شملت مجالات متنوعة، مثل: التجارة، والطاقة، والتكنولوجيا، والزراعة، والخدمات المالية، الأمر الذي ساهم في توفير منصة فعّالة للتجار والمستثمرين الأفارقة لتبادل المنتجات والخدمات، كما أسهم في تقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية، خاصةً في ظل استقطابه لمستثمرين كبار من دولٍ مثل جنوب إفريقيا، ومصر، ونيجيريا، وكينيا، وهو ما يعزز تدفق الاستثمارات ضمن إطار الجنوب–الجنوب. وكذلك فقد أوصى المشاركون بضرورة استكمال مراحل بناء السوق الإفريقية المشتركة، وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ [٢].

٢- مبادرات تعزيز التكامل الإقليمي:

يُعدّ التكامل الإقليمي هدفاً رئيسياً في أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، لذا يجب التركيز على المشروعات التي تحقق التكامل والترابط بين دول القارة لتحقيق تلك الأهداف. ومن جهةٍ أخرى؛ فإن فرص نجاح الشركات الناشئة في القارة الإفريقية مرتفعة نسبياً، نظراً لعدم وجود العديد من القوانين المنظمة للأعمال، وانخفاض حدة وصرامة تنفيذها، الأمر الذي يُطلق عليه الفوضى المنظمة، وقد نجح بها العديد من رواد الأعمال في مجالات متعددة، الأمر الذي يتطلب دعم وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال[٣].

وفي هذا الإطار؛ يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA، إذا أُديرت جيداً ونُفذت بفعالية، أن تحفز الاستثمارات في إفريقيا، حيث تسعى المنطقة إلى تسهيل وتعزيز وحماية

(١) ملتقى إفريقيا للاستثمار والتجارة ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://caaid.net/AFIC11/ar_index.html

(٢) د. جيهان عبد السلام: «ملتقى إفريقيا للتجارة والاستثمار: رافعة جديدة للتكامل القاري»، قراءات إفريقية، مايو ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/5RJkH

(٣) أسماء رفعت: مرجع سابق.

المستثمرين والاستثمارات داخل إفريقيا وخارجها. ولتحقيق هذه الغاية؛ يشتري المستثمرون الخارجيون حصصاً مسيطرة في الشركات الإفريقية، ويؤسسون شركات تابعة لتوريد المدخلات وتعهيدها، بالإضافة إلى توفير السلع والخدمات في الدول الإفريقية المضيفة. وجديرٌ بالذكر أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من شأنها المساهمة في تخفيف الحواجز التنظيمية أمام تجارة الخدمات عبر القارة، الأمر الذي يساعد على جذب المستثمرين ولاسيما في قطاع الخدمات[١].

خاتمة:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الاستثمار في إفريقيا، والتي تتجاوز الإطار الاقتصادي لتتجذر في عمق الواقع السياسي. ولقد جعلت هذه التحديات من إمكانية الاستفادة من الفرص الواعدة للاستثمار في القارة أمراً من الصعوبة بمكان. ولعل من أبرز تلك التحديات انتشار الصراعات والإرهاب وانتشار الفساد وسوء الإدارة. وتُعتبر مواجهة هذه التحديات مسألةً حاسمة ونقطة انطلاق لجذب الاستثمار إلى دول القارة.

وفي هذا الإطار؛ يمكن القول إن تحسين مناخ الاستثمار لا يمكن أن يتحقق من خلال إصلاحات اقتصادية فحسب، بل يتطلب أيضاً إجراء إصلاحات شاملة في مجالات الحوكمة، وبناء المؤسسات، وترسيخ الاستقرار، وتعزيز الشفافية، وغير ذلك من إجراءات تُعدّ ضروريةً إذا ما أرادت الدول الإفريقية تعظيم فرص الاستثمار لديها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ونظراً لصعوبة مواجهة تلك التحديات بشكلٍ منفرد؛ تصبح هناك حاجةٌ ملحة إلى تكثيف وتنسيق الجهود الإفريقية لمواجهة تلك التحديات المشتركة، كما أن هناك حاجةً ماسّة إلى مراجعة الأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية للاستثمار في إفريقيا، على النحو الذي يضمن وجود أطر قانونية ومؤسسية جاذبة للاستثمار، وتفعيل هذه المؤسسات، وكذا تفعيل تلك القوانين وتطبيقها بكل شفافية وحسم، وبما ينعكس بالإيجاب على فرص الاستثمار في دول القارة. وكذلك؛ فإن التغلب على المعوقات سالفة الذكر يستلزم وجود إرادة سياسية للعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة، والتعاون الأمني الإقليمي، والاستثمار في التنمية الشاملة للحد من دوافع العنف والتطرف ومعالجة جذور الإرهاب والصراعات، وغيرها من معوقاتٍ سياسية تقوّض فرص الاستثمار.

وختاماً؛ فإن تحفيز الاستثمار في إفريقيا يظل مرهوناً بتهيئة بيئة سياسية آمنة ومستقرة وجاذبة، قادرة على استيعاب تطلعات المستثمرين وحماية مصالحهم، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون تحوّلاتٍ سياسية عميقة على المستويين الوطني والإقليمي ■

(١) Talkmore Chidede: Leveraging the AfCFTA as an investment incentive for Africa, available at: https://www.tralac.org/documents/events/tralac/4096-2020-annual-conference-two-pager-chidede-leveraging-the-afcfta-as-an-investment-incentive-for-africa/file.html